

## "تأثير القوى الخارجية في مسارات التغيير السياسي في العالم العربي"

أ. مسلم بابا عربي - جامعة ورقلة

ملخص:

تثبت العديد من الكتابات والأطروحات الرصينة أن حديث الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية لم يكن وليد اللحظة التي أعلنت فيها القوى الغربية عن عزمها نشر الديمقراطية في المنطقة، كجزء من حربها على الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، وعلى الرغم من ذلك ارتبطت قضية الإصلاح السياسي في البلدان العربية سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو على مستوى المبادرات والمساعي المختلفة أو على مستوى المنتديات والمحافل بالخطاب الغربي والأمريكي على وجه التحديد بداية من سنة 2002، وفي هذا الأمر دلالة ذات مغزى على مدى أهمية السياق الخارجي والظروف الدولية المؤثرة في حركية الإصلاح عربيا.

قد ينطوي الاعتراف المسبق بأهمية الدور الخارجي في فهم حركات الإصلاح السياسي على مغالطة منهجية، من حيث أن الحكم هو نتيجة التحليل والبرهنة، ومن غير المنطقي تقديم النتيجة على الأسباب والعلل، لكن الواقع أن موازين القوى العالمية قد تجاوز تأثيرها مستوى الممارسات السياسية الميدانية ليفرض أيضا أجنداث بحثية ويؤيد مقولات علمية على حساب أخرى، فمن غير الممكن التغاضي عن حقيقة أن ارتفاع صوت النقاش اليوم حول قضايا الإصلاح في المنطقة العربية كان سببه الحملة الموجهة التي قادتها أطراف خارجية بغرض إحداث تغييرات ما في بنية الأنظمة العربية القائمة.

إن ما نحول بحثه من خلال استحضار المجادلات الأكاديمية حول حدود وأهمية دور القوى الخارجية في تحريك عجلة الإصلاح في مستهل هذا البحث، هو إيجاد مدخل ملائم لفهم وتحليل مختلف المقولات التي حفل بها الخطاب الغربي تجاه المنطقة العربية خلال ما يزيد عن عقد من الزمن، وصولا إلى تقدير حجم الأثر الذي أحدثته على البيئة الداخلية لنظم الحكم العربية.

## مقدمة:

تتضاءل اليوم في بيئة دولية تتزايد فيها درجة الاعتماد المتبادل ما بين الوحدات السياسية، ويتعاضد فيها التشابك والتعقيد في طبيعة العلاقات بين مختلف الكيانات فرص بقاء أنظمة سياسة منعزلة عن بيئتها الخارجية، فالميزة الغالبة على العولمة القائمة اليوم هي قدرة القيم والأفكار والنماذج على إحداث تأثير يتجاوز الحدود التقليدية للدول، ولعل موجة التطورات السياسية التي حدثت في عديد الأنظمة السياسية عبر العالم منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بانتقالها من نظم شمولية إلى أنظمة ديمقراطية بدعم وتأييد من قوى دولية قد دفعت بالباحث الأمريكي "سامويل هانتينغتون" إلى التأكيد على أهمية دور العوامل الخارجية في إنجاح مسار التحول نحو الديمقراطية، حيث أعوز حدوث الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية إلى خمسة متغيرات مستقلة من بينها عناصر البيئة الخارجية التي تمثلت أساسا في توجه المجموعة الأوروبية لتوسيع عضويتها، والتغير الكبير في السياسة الأمريكية بدأ من سنة 1974 نحو دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.<sup>1</sup>

التأثيرات الخارجية على مسار التحولات الداخلية للنظم السياسية خاصة تلك التأثيرات ذات المصدر الغربي في تصور "برتران بادي" ليست وليدة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، بل إن حركة انتقال الأفكار والمؤسسات والممارسات السياسية والمصنفات القانونية من سواحل أوروبا وأمريكا الشمالية باتجاه الجنوب والشرق يمكن رصدها منذ حوالي قرنين تقريبا، "إن تصدير نماذج سياسية ليس بالضرورة ممارسة واعية، ولا ينتمي بالتأكيد إلى مؤامرة، وأقل أيضا من "مناورة من قبل الغرب"، كما تذهب إلى التأكيد أحيانا سهولة الكلام، أو الحماسة العالم ثالثة التي غالبا ما تكون غير مسيطر عليها".<sup>2</sup>

هل يعبر الموقف الأمريكي الجديد تجاه قضايا الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي عن التزام أخلاقي، أم عن توجه مصلي؟ وما مدى مصداقية السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة بعد عقود من دعم الأنظمة التسلطية؟

## أولاً: أهمية البيئة الخارجية في عمليات التحول السياسي من خلال التجارب المقارنة

تشمل البيئة الخارجية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي مجمل التطورات الدولية ذات التأثيرات الإيجابية على التطور السياسي للدول نحو الديمقراطية، ومنها على سبيل المثال احتلال قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا متقدما في الأجندة الدولية بعد انهيار المنظومة الشيوعية، إضافة إلى تحول الإصلاح السياسي والإقتصادي إلى أحد الشروط الأساسية التي تفرضها مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية.

فضلا عن تأثيرات الثورة التكنولوجية، وعجز الدولة عن منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي العابر لحدودها بكل ما يحمله من قيم وأفكار تعزز من توجهات المواطنين نحو المطالبة بالحقوق السياسية، غير أن العامل الأهم في تقديرنا يبقى التوجه المعلن من عديد القوى الديمقراطية الغربية عزمها مواكبة عمليات الديمقراطية عبر العالم، بل وخوضها لحروب أحيانا باسم نشر الديمقراطية.

هناك ميل لدى بعض الكتابات إلى التقليل من أهمية عنصر البيئة الخارجية للنظام، على اعتبار أنه يؤدي دور المسهل أو المحفز فقط، وليس عاملا حاسما أو فاصلا في هذا المسار، فالدول الغربية الليبرالية والمؤسسات وهيئات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية يمكنها ممارسة الضغوط على الدول النامية للإسراع في عمليات الإصلاح، كما يمكنها تقديم حوافز عبر المساعدات والمعونات الفنية، لكنها لن تنشئ الإصلاح من العدم في ظل عدم توافر عناصره داخليا.<sup>3</sup>

فالفاعلين الخارجيين في تقدير "لاري ديموند"، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على بلدان لا ترغب في ذلك. قد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة. ويمكن التذليل على ذلك من تجربة البرتغال وأسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين. ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجي، خاصة من الجماعة الأوروبية، مهماً ومؤثراً، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساسا على الاتفاق

العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى، وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية خطيرة. يوحي عدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمراً صعباً وشاقاً.<sup>4</sup>

في المقابل تتجه آراء بعض الباحثين إلى تعظيم دور البيئة الخارجية، خصوصاً دور الدول الكبرى، بحيث تبدو التوجهات الإصلاحية لكثير من دول العالم النامي، كتجلي أو إنعكاس لمفهوم "التوسع" أو حرص الدول الغربية على ضم المزيد من الدول إلى الأسرة الديمقراطية.<sup>5</sup>

إذ يعتبر البعض الضغوط الدولية المناصرة للإصلاح عاملاً تفسيرياً مهماً، تبعاً للدور الكبير الذي لعبته الأطراف الدولية القوية مثل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، في تشجيع الديمقراطية الليبرالية في آسيا خلال الثمانينات من القرن الماضي، وقبلها قدمت تجربة اليابان وألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية أدلة تاريخية داعمة لأصحاب هذه الأطروحات.<sup>6</sup>

إن أهمية التأثيرات الخارجية على مسار بناء الديمقراطية، في تصور "صامويل هانتينغتون" مثبتة تاريخياً، ففي 15 دولة من مجموع 29 دولة ديمقراطية سنة 1970 كانت النظم الديمقراطية قد تأسست إما في فترة الحكم الأجنبي أو باستقلال البلاد عن الحكم الأجنبي، أي بتأثير من المستعمر أو المحتل، وعلى الرغم من وجود بعض الحالات العكسية حيث لعبت البيئة الدولية دوراً معيقاً أو معطلاً لمسار البناء الديمقراطي، تبقى تجربة التحولات الديمقراطية في ما عرفه بـ"الموجة الثالثة" الممتدة من منتصف السبعينات إلى بداية التسعينات من القرن العشرين، مرجعاً في تحديد ثلاثة أشكال مهمة من التأثيرات القوى الخارجية على مسار التحول:<sup>7</sup>

1 توجه المجموعة الأوروبية منتصف السبعينات إلى توسيع نطاق العضوية فيها.

2 احتلال قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان مكانة مهمة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة

3 التحول في سياسة الإتحاد السوفيتي تجاه دول أوروبا الشرقية، الدول الشيوعية ككل.

قدم "دايموند لا ري" في عمله المهم الذي صدر سنة 2008 تحت عنوان "روح الديمقراطية" سردا لأهم التجارب التاريخية التي تكشف أنماطا مختلفة من التأثيرات التي مارستها قوى خارجية (غربية وأمريكية على وجه الخصوص) في سبيل تعزيز فرص نجاح التحول الديمقراطي أو فرض خيار البديل الديمقراطي في المراحل الانتقالية، محددًا أربعة أشكال رئيسية لتلك التأثيرات:

**1 الضغوط السلمية:** ففي بعض الحالات استعملت الولايات المتحدة الأمريكية أشكالًا سلمية للضغط على الدول الشمولية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، خصوصًا إبان عهد الرئيس "جيمي كارتر"، وكذا "رونالد ريغن"، حيث نجحت الضغوط السلمية التي مارستها الإدارة الأمريكية على دول تربطها بها إما روابط ثقافية، أو تجارية أو اجتماعية أو أمنية في دفع تجارب إصلاحية داخلية إلى تنبي خيارات أكثر ديمقراطية، أو على الأقل منع أنظمة شمولية من قمع المعارضة الديمقراطية و تزوير الانتخابات من أجل الاستمرار في الحكم عكس الإرادة الشعبية، وهو حال تجربة التحول في "تايوان"، وكذا "كوريا الجنوبية" و"الفلبين" منتصف الثمانينات، كما أسهمت تلك الضغوط السلمية في حالات أخرى في منع حدوث انقلابات عسكرية، مثل "السلفادور"، "الهندوراس"، "بوليفيا" و"البيرو".<sup>8</sup>

**2 العقوبات والمساعدات المشروطة** في حالات كتجربة جنوب إفريقيا خلال المراحل الأخيرة لحكم الميز العنصري لعبت العقوبات الاقتصادية والعزلة التي فرضتها المقاطعة الدول الغربية الكبرى لحكومة "الأبرتايد" دورًا مهمًا في ترجيح الخيارات التفاوضية التي أفضت إلى إطلاق صراح "نيلسون مانديلا" ورفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني سنة 1990 الخطوات التي مهدت لنجاح التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من وجود تجارب عديدة في إفريقيا كانت نتائجها مخيبة فإن سياسة المشروطة الاقتصادية التي مارستها القوى الغربية نسبيًا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين قد حققت بعض التحولات المهمة في القارة الإفريقية، حيث اضطرت الشروط التي وضعها المانحون لتقديم المساعدات الاقتصادية لكينيا سنة 1991 النظام الحاكم إلى إلغاء الحضر على أحزاب المعارضة وإجراء انتخابات تعددية.<sup>9</sup>

**3 المساعدة الديمقراطية** والتي تعتبر أحدث أشكال التأثير الخارجي التي مارستها القوى الغربية خلال موجة التحولات التي عرفتها العديد من دول العالم بداية من منتصف سبعينات

القرن العشرين، وتشمل مختلف الأشكال الدعم المادي والاستشاري في مجال بناء قدرات المجتمع المدني، دعم نشر الثقافة الديمقراطية، والمساعدة على مراقبة نزاهة الانتخابات، التي عملت دول غربية على تقديمها عبر مؤسسات وهيئات وصناديق أنشأت لهذا الغرض.<sup>10</sup>

يعتبر تاريخ 1983 نقطة تحول مهمة في هذا المجال حيث تأسس في الولايات المتحدة الأمريكية "الصندوق الوطني للديمقراطية" كمنظمة غير حكومية مهمتها توفير مختلف أشكال المساعدة للفاعلين في المجتمع المدني عبر برامج معونة مصممة لتشجيع البلدان غير الديمقراطية لتصبح ديمقراطية أو لمساعدة البلدان التي بدأت مراحل التحول نحو الديمقراطية لدعم استكمال مسارها.<sup>11</sup>

ومن الأمثلة المهمة التي يسوقها "لاري" للتدليل على أهمية دور المساعدة الديمقراطية، التي كان دورها محدودا نسبيا في أولى تجارب التحول الديمقراطي في البرتغال سنة 1974، تجربة التحول في "نيكاراغوا" و"التشيلي"، أما "قصة نجاحها الأكبر كانت في بولندا حيث نقلت مؤسسة اتحاد التجارة الحرة مساعدة هائلة إلى اتحاد تجارة التضامن لمساندة مشاريعها في التعليم والنشر وحقوق الإنسان، وعبر أوروبا الشرقية كلها ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية على بناء البنية التحتية المدنية التي قوضت الشيوعية في أواخر الثمانينات"<sup>12</sup>

**4 التدخل المباشر أو فرض الديمقراطية بالقوة على حد وصف "لاري" وهو الخيار الأخير،** فحين تبوؤ كل المحالات الرامية إلى تثبيت الديمقراطية بالفشل، يصبح استخدام القوة أو التلويح به لفرض الديمقراطية أو استعادتها هو الملجأ الوحيد للفاعلين الدوليين. وإن كان التاريخ قد سجل أن تجارب من هذا التنوع قد انتهت إلى كوارث إنسانية، مثل ما كان عليه الحال في العراق 2003 وقبلها أفغانستان 2001، فإن التجارب الناجحة أيضا لها مكان في التاريخ القريب، مثل حالة اليابان وألمانيا وكذا إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية.<sup>13</sup>

شكلت تجربة الولايات المتحدة في التدخل المباشر بالقوة عبر هيئة الأمم المتحدة من أجل إعادة الرئيس المنتخب في "هايتي" سنة 1994 سابقة على مستوى القانون الدولي من خلال ابتداء مفهوم التدخل من أجل الديمقراطية كمستوى جديد لمفهوم التدخل الإنساني، لكنها من

الناحية التاريخية لم تكن السابقة الأولى.<sup>14</sup> ففي أكتوبر من عام 1983 غزت القوات الأمريكية جزيرة "جرينادا" بناء على طلب المساعدة الذي وجهه حاكمها لأجل إعادة العمل بالديمقراطية البرلمانية التي أسقطها المتمردون، وبعدها أيضا كان لتدخل القوات الأمريكية في ديسمبر 1989 في "بنما" الدور الحاسم في إلقاء القبض على الزعيم العسكري "مانويل نورييغا" واعتلاء الرئيس المنتخب "غيليرمو إدرا" سدة الحكم.<sup>15</sup>

ولا ينهي "دايموند" حديثه عن تجارب نشر الديمقراطية الأمريكية بالقوة دون أن يشير إلى الخيبة التي تركتها التجربة المريرة التي شهدها العالم عقب الغزو الأمريكي للعراق، فالولايات المتحدة بعد سنوات من الاحتلال أدرك "محدودية فرض الديمقراطية بالقوة بمرارة شديدة"<sup>16</sup>. والسبب طبعا لا يكمن في أن الولايات المتحدة قد سلكت الطريق الخطأ باعتمادها بشكل مفرط على مقاربة "الديمقراطية المحمولة على ظهر الدبابة"، وأن أنها قد استعملت شعارات الحرية والديمقراطية زيفا لتحقيق أغراض توسعية، بل أن التفسير الجاهز من المنظور المركزي الغربي، هو أن تلك المجمعات تفتقد إلى حد أدنى من الثقافة الديمقراطية، وتفتقر إلى روح التسامح، وعاجزة عن إنتاج نخب مستنيرة ذات التزام قوي بالقيم الديمقراطية.

### ثانيا: دعم الولايات المتحدة للديمقراطية بين المبدأ والمصلحة

أثبتت التجارب التاريخية المقارنة أن هناك أدوار متفاوتة الأهمية قد لعبتها القوى الدولية لصالح حركة بناء الديمقراطية في العديد من الأقطار، كما أثبتت أيضا أنه في سوابق عديدة قد تم التغاضي أو التنازل عن مناصرة المبدأ الديمقراطي لصالح الدفاع عن مصالح اقتصادية و إستراتيجية أو بغرض حماية مناطق النفوذ.

إن مسألة تقييم أو تقدير منطلق الالتزام الغربي تجاه قضايا الديمقراطية والكرامة والحرية الإنسانية من حيث كونه التزاما أخلاقيا مرتبطا بالمبادئ التي تؤمن بها المنظومة القيمية الغربية أو التزاما مصلحيا متوافقا مع الفكر البراغماتي النفعي الرامي إلى تعظيم المكاسب المادية، يعتبر مسألة جوهرية خصوصا حين نكون بصدد الحديث عن الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية.

فالدعوى الغربية لنشر الديمقراطية في الدول العربية سواء من الطرف الأوربي أو الأمريكي تقروها النخب المثقفة -على الأقل- من زاوية التوجس والريبة بالنسبة للطرف الأول الذي ينظر إليه كمستعمر سابق حريص على استمرار نفوذه في المنطقة، ومن زاوية الرفض وعدم التقبل بالنسبة للطرف الثاني الساعي لفرض هيمنته على المنطقة لكونه وفر الدعم والحماية لأنظمة شمولية في المنطقة لفترة غير وجيزة من الزمن.

وبوجه عام كان دفاع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوص عن الديمقراطية في العالم محل مجادلات أكاديمية وفلسفية غير منتهية بين مختلف القراءات التي حاولت تقييم السلوك الغربي ومواقفه من تحولات سياسية مختلفة عبر العالم من منظور القيم والمبادئ التي يعلنها، يقول "باسكال بروكني" (pascal Bruckner) بهذا الشأن "إن تبشير الغرب بالديمقراطية غير واضح المعالم ففي الوقت الذي تراه ينادي بعالميتها يتصرف كما لو كان يريد الاحتفاظ بها لنفسه كما لو كانت كنزا ثميناً يجب أن يغار عليه من طمع الأمم الفقيرة"<sup>17</sup>.

في تصور الكاتب العربي المنصف المرزوقي، أن الأنظمة الغربية قد أعطت العديد من الأمثلة التاريخية على ازدواجية منطقتها في الدعوة نظرية للديمقراطية ودعمها واقعياً للأنظمة الدكتاتورية، بل وحتى على المستوى الخطابي لم يكن الموقف الغربي تجاه قضية الديمقراطية منسجماً مع نفسه في كل الأحوال، مستشهداً بتصريح للرئيس الفرنسي "جاك شيراك" سنوات التسعينات، جاء فيه أن أفضل نظام لدول إفريقيا هو الحزب الواحد، مشيراً أيضاً إلى أن تجربة الانتخابات التونسية إبان حكم بن علي كانت محل إشادة من قبل مسؤول فرنسي كبير، صرح بأن نتيجة 99% من الأصوات لا تعيب التجربة التونسية لأنه لا يوجد نهج واحد للتطور نحو الديمقراطية.<sup>18</sup>

قبل الخوض في مدى قابلية المقاربة الأمريكية والغربية عموماً للنجاح في نشر الممارسة الديمقراطية ومدى مصداقية الدعوى الغربية للديمقراطية أساساً، من المهم فهم بعض المنطلقات الفكرية التي بنيت عليها السياسات الغربية تجاه الديمقراطية في العالم.

يعتبر "هربرت كولي" (1869-1930) أحد منظري التيار الليبرالي الأمريكي وصاحب فكرة إنشاء مجتمع قائم على التآخي بين البشر "Brotherhood of mankind"، يعتبر أن دور

السياسة الخارجية الأمريكية، هو القيام بمهمة نبيلة تتمثل في نشر والدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية، ليس من منطلق الواجب الأخلاقي فقط، بل من منطلق الضرورة أيضاً، فالولايات المتحدة لا تستطيع البقاء دون أن يكون العالم ممهداً للديمقراطية.<sup>19</sup>

وعلى نفس النهج قدر "هانتيغتون" أن مستقبل الديمقراطية في العالم له أهمية خاصة بالنسبة للأمريكيين، فالولايات المتحدة هي الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية، إن الديمقراطية والحرية جزء من هوية المجتمع الأمريكي التي لا يمكن استمرار وجوده من دونها "لذا فإن الأمريكيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية، إذن فمستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة يتوقف على مستقبل الديمقراطية"<sup>20</sup>.

تستمد الأطروحات المدافعة عن الالتزام الأمريكي المبدئي تجاه قضية نشر الديمقراطية في العالم خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من المبادئ "الويلسونية" (نسبة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون)، و تصورات دعاة نظرية "السلام الديمقراطي" القائمة على افتراض أساسي قوامه أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها، ومن ثمة يصبح العمل على نشر الديمقراطية في العالم جزء من المسعى العام لبناء السلام العالمي، حيث أن تزامن نهاية الحرب الباردة مع ما اعتبره الكثيرون موجة ديمقراطية جديدة، مقروناً بـ"إعادة اكتشاف" مايكل دويل" للسلوك السلمي البيئي للدول الديمقراطية الليبرالية، أسهم بقوة في إيجاد اقتناع بأن الحرب أصبحت في طريقها إلى الإخفاء".<sup>21</sup> ويعتبر "إمانويل كانط" أول من صاغ أطروحة السلام الديمقراطي في كتابه "السلام الدائم" مفترضاً أن الأنظمة الديمقراطية في العالم لا تجنح إلى الحرب في حلها للنزاعات، وأن مصدر الحروب وعدم الاستقرار هي الدكتاتوريات والأنظمة غير الديمقراطية.

وعليه آمل "كانط" أن يترسخ الشكل الجمهوري تدريجياً في العالم مع قيام نظام جمهوري في دولة قوية، "وفي عام 1795 وفرت أمريكا هذا الأمل، وبعد أكثر من مائتين عام لاحقاً وعلى نحو لافت للنظر ما تزال توفر هذا الأمل".<sup>22</sup>

إذا مهمة نشر الديمقراطية في العالم هي من منظور الولايات المتحدة واجب أخلاقي يدين به العالم تجاه القوة العالمية العظمى، هذا ما يمكن قراءته بوضوح في مقدمة وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002، "إن الصراعات العظيمة في القرن العشرين بين الحرية والدكتاتورية انتهت بالنصر الحاسم لقوى الحرية وإلى نموذج واحد ثابت للنجاح الوطني: الحرية، الديمقراطية، والعمل الحر... إن انتشار هذه القيم جعل العالم أكثر أمانا... سنوسع دائرة السلم بتشجيع بناء مجتمعات حرة ومنفتحة في كل القارات"<sup>23</sup>، إن هذا التصور مستمد من المعتقدات الأمريكية والقيم التي عبر عنها "وودرو ويلسون"، إنها ذاتها المعتقدات التي تؤمن بها كل الدول القوية التي ترى أن قيمها كونية، وأن نشرها سيفيد العالم أجمع.<sup>24</sup>

**على الطرف النقيض** تنطلق العديد من القراءات المشككة في مصداقية الالتزام الأمريكي والغربي بوجه أعم تجاه قضية نشر الديمقراطية في العالم من المقاربة التاريخية ذاتها للتأكيد على أن ماضى القوى الغربية وتاريخها الحافل بالممارسات المتنافية مع مبادئها المعلنة يسقط عنها كل مشروعية ويجردها من القدرة على إسداء الدروس حول منافع ومزايا نشر الديمقراطية في العالم وفي المنطقة العربية على وجه التحديد.

فالغرب منحاز بشكل واضح إلى مصالحه أكثر من وفائه لقيمه، والدليل التاريخي على ذلك أن القوى الغربية عملت في مناسبات عديدة على إجهاض تجارب ديمقراطية زرعتها بنفسها حين هدد نجاحها مصالحها، وكمثال على هذا الطرح يقدم الكاتب منصف المرزوقي قراءة مغايرة للتجربة الديمقراطية اليابانية التي عادة ما تقدم كنموذج لنجاح مقاربة فرض الديمقراطية من الخارج، حيث يعتبرها أبرز مثال عن تكرر الولايات المتحدة لمبادئها حيث استمرت واشنطن لسنوات في دعم وجود نخبة حاكمة تحمي مصالحها عبر ديمقراطية مزيفة، فالحكام الأمريكيين غير جديرين للتحدث باسم الديمقراطية وغير مؤهلين لتمثيلها "لأنهم خانوا رسالة الديمقراطية وخانوا المبادئ التي أوصلتهم للسلطة".<sup>25</sup>

إن المعضلة الأساسية بالنسبة لمسألة نشر الديمقراطية في العالم تكمن حسب الأستاذ "برقوق أمحد" في التوظيف المصلحي للولايات المتحدة لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بغرض تحقيق "مأرب نفعية" عبر سياسة بدأت في تفعيلها منذ 1953 من خلال التدخل في "غواتي مالا" ثم نشر فكرة "الثورة البيضاء" في أمريكا اللاتينية لمنع انتشار الفكر اليساري، ولم تكن واقعة غزو "خليج الخنازير" 1961، ثم التدخل في جمهورية "الدومينيكان" 1963-1965 والتدخل الذكي في "التشيلي" 1969-1973 سوى تجسيد للعقيدة التي أصبحت سياسة بالنسبة للإدارة الأمريكية منذ سنة 1976.<sup>26</sup>

إن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية وفي مناطق مختلفة من باسم الديمقراطية، كان هدفه الأساس مواجهة نفوذ قوى اليسار وكسب الأنظمة الموالية لمعسكرها، أكثر منه انتصار لقيم ومبادئ الديمقراطية، أما في سياق ما بعد الحرب الباردة فإن الإدارة الأمريكية سعت لجعل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلا فكريا وقيما ووظيفا لتغيير خارطة العالم بما يتوافق والواقع الجيو- استراتيجي الأمريكي ومنظورها الهيمني على العالم، حيث استخدمت في هذا الإطار هيئة الأمم المتحدة لإقرار أول حالة "للتدخل الديمقراطي" في جمهورية هايتي (سنة 1994)، وطورت في إطار المفوضية السامية لحقوق الإنسان مبدأ الحق في الديمقراطية (في توصيتين لها سنتي 1997 و 2000) على الرغم من إقرار ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية لحق الدول في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تراه مناسباً. ارتكز منطق الولايات المتحدة التدخل في شؤون الدول المستند إلى توظيف قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، على إستراتيجية مركبة تقوم على استخدام مؤسسات الحكم العالمي (منظومة الأمم المتحدة) لإضفاء المشروعية القانونية اللازمة على أعمالها، و المؤسسات الفكرية الأمريكية وروافدها عالميا للتبرير العملي والفكري لصلاح وفعالية التدخل الديمقراطي، كما استخدمت أيضا المنظمات غير الحكومية الأمريكية (مثل كارنجي، المعهد الديمقراطي، معهد دراسات السلام، راند... إلخ) والعالمية (المنظمات الحقوقية العالمية) لإضفاء مصداقية "مدنية" عن "واجب التدخل" لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد اشتملت الخطة الأمريكية لنشر الديمقراطية زيادة على التحفيزات المادية والعقوبات الاقتصادية، المالية، التكنولوجية والدبلوماسية، على اللجوء إلى

القوة في ممارسات تتنافى ومنطق البناء الديمقراطي القائم على الحرية والحقوق والمنتج لشروط الحياة، حيث لا يمكن للديمقراطية أن "تحمل على أفواه المدافع"، وهو ما يبرز أن الديمقراطية من المنظور الأمريكي لا تشكل إلا مدخلا إضافيا لتحقيق منافع اقتصادية وسياسية وإستراتيجية.<sup>27</sup>

ف"الحرية والحق في الديمقراطية هي أساسا حقوق مواطنة في إطار دولة مستقلة وذات سيادة وليست حقوق تنتجها القنابل والصواريخ وتجربة العراق مثال حي لكارثة إنسانية وإجرام أمريكي لن يغفره التاريخ حتى و إن ألصقت له عنوة قيمة الديمقراطية التي لا تحتمل مثل هذه الوحشية"<sup>28</sup>.

### ثالثا: في مصداقية الخطاب الأمريكي الجديد في المنطقة العربية

إن التعامل الأمريكي الانتقائي مع قيم الديمقراطية والتوظيف المصلحي لفكرة الواجب الأخلاقي المتصل بضرورة تبشير شعوب العالم بالخلاص من الدكتاتوريات والاستبداد عبر انتهاج الصفات الأمريكية الجاهزة، ليس أمرا خفيا، ولم يحدث الكثير من التغيير على مستوى عقائد ومبادئ المجتمع الأمريكي القائمة على البراغماتية أو النفعية، حتى ينظر إلى سياسات الولايات المتحدة الجديدة من منظور مختلف، ففي تقرير أعده سنة 2005 "مجلس العلاقات الخارجية"<sup>29</sup>، ناقش نخبة من الباحثين والمسؤولين السامين السابقين الأمريكيين مسألة دعم الديمقراطية في المنطقة العربية من قبل واشنطن، من منظور مصلحي صرف منطلقين من سؤال رئيسي مفاده أن السياسة الأمريكية في العالم العربي على مدار العقود الخمسة الماضية اعتمدت على إلى حد كبير على مقولة أن الوضع السياسي الراهن في المنطقة يخدم مصالح واشنطن في الشرق الأوسط على أفضل وجه، فهل تخدم سياسة نشر الديمقراطية المعلنة تجاه المنطقة المصالح الأمريكية والأهداف السياسية الخارجية؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف ينبغي على الولايات المتحدة تطبيق سياسة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط آخذة في عين الاعتبار كل مصالحها؟<sup>30</sup>.

إذا لا تزال المصلحة هي الدافع والمحرك الأساسي للسياسية الخارجية الأمريكية، والقضية لا تكمن حسب ذات التقرير في منطق التعامل المصلحي الذي تنتاه الولايات المتحدة، لكن التاريخ الطويل في تعامل هذه الأخيرة مع قادة غير ديمقراطيين في الشرق الأوسط قد الحق بعض الضرر بمصداقية دعواها الجديدة لنشر الديمقراطية في المنطقة، ما يحتم عليها بذل المزيد من الجهد لجعل الرأي العام العربي يتقبل فكرة دعمها لمسارات الإصلاح الديمقراطي، طبعاً في حال قدرت أن ذلك يتوافق مع الحفاظ على مصالحها. ويعترف معدو التقرير أنه ليس هناك يقين في أن نشر الديمقراطية في المنطقة لن يهدد المصالح الأمريكية على الأقل على المدى المتوسط.<sup>31</sup>

تقاطعت قراءة تقرير مجلس العلاقات الخارجية مع العديد من القراءة الأخرى من داخل الوطن العربي في نقطة جوهرية وهي حاجة المبادرة الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية ما بعد أحداث أيلول 2001 لحملة "علاقات عامة" ودعاية لإعادة بناء مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية لدى الرأي العام العربي، الذي لا ينظر بترحاب للخطاب الأمريكي الجديد على الأقل لأسباب ثلاث:

**أولها:** الانحياز الكبير من طرف واشنطن لصالح لإسرائيل، ما أحدث فجوة كبيرة بين المبادئ التي تعلنها الولايات المتحدة عن الحرية وتقرير المصير والممارسة الواقعية المنحازة، حيث تظهر "استطلاعات الرأي الحديثة أنه فضلا عن دعم واشنطن لإسرائيل فإن الفجوة الكبيرة بين المبادئ التي تقود الخطى الأمريكية في العالم - الحرية، التحرر وتقرير المصير - والواقع الموضوعي تثير استنكارا عارما في العالم العربي.<sup>32</sup>

**ثانيها:** دعم الولايات المتحدة القوي للعديد من الأنظمة التسلطية الخادمة لمصالحها ونفوذها في المنطقة العربية على مدار عقود من الزمن، وتغاضيها عن العديد من الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في المنطقة من قبل تلك الأنظمة، بحجة حماية مصالحها الحيوية المتعلقة أساسا بتأمين إمدادات النفط.

**ثالثها:** المأزق العراقي، شكل الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 بحجة نشر الحرية ودعم فرص الشعب العراقي في مستقبل أفضل تحت ظل حكم ديمقراطي، صدمة كبيرة للرأي العام العربي، بحيث لم يؤدي التدخل العسكري إلى تأسيس نظام ديمقراطي يكون قاطرة للتغيير الديمقراطي في المنطقة، ولم تنتج عملية الإطاحة بنظام صدام حسين وضعاً سياسياً وامنياً أكثر استقراراً في العراق مثلما روجت الدعاية الأمريكية، بل على العكس شكل التدخل العسكري في العراق مثالا جديداً عن التوظيف الدرائعي للقيم والمثل الإنسانية من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، إذ لم يعد خفياً على أحد "أن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب تتمحور حول النفط، وسعي واشنطن إلى تأكيد هيمنتها على الصعيد العالمي، بل وطموحها للقيام بدور إمبراطوري".<sup>33</sup> إن نتائج التدخل الأمريكي، لم تكن فقط مخيبة من حيث أنها لم تجعل العرب ينظرون إلى العراق قائلين: "أتمنى أن يصبح بلدي مثله"، بل إنها كانت ذات أثر عكسي حيث خلفت ممارسات الجيش الأمريكي خلال الاحتلال آثاراً سلبية "إن ما جرى في أبو غريب أهم بكثير مما يتصوره الأمريكيون، إن تأثيراته مستمرة لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان هذه تدنيساً فاضحاً للقيم الأمريكية واعتداءً نفسياً على الإسلام"<sup>34</sup>.

وعلى الرغم من تناقض نتائج غزو العراق بصفة كلية مع الأطروحة الرسمية الأمريكية القائلة بأن: الإجراءات القوية لنشر الديمقراطية ضرورية، وستكون فعالة، إن تحرير العراق لن يفضي إلى إيجاد الديمقراطية هناك فحسب، بل سيشجع الديمقراطية في بقية أنحاء الشرق الأوسط، وعلى الرغم من وجود دلائل كثيرة بأن موقف الإدارة الأمريكية تجاه دعم الديمقراطية في المنطقة لن يصمد في حال أدت تجربة الانتخابات الحرة والتنافسية إلى وصول قوى سياسية معادية للمصالح الأمريكية في المنطقة، ودلائل أكثر قوة على أن انتخاب حكومة ديمقراطية في المناطق الفلسطينية المحتلة لن يؤدي بالضرورة إلى علاقات سلمية مع إسرائيل خصوصاً إذا استمر احتلال أراضي عام 1967، وجد الكثير من المحللين المسوغات للقول أن "هذه الشكوك لا تعتم على التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين، ويظهر أن للولايات المتحدة الآن سياسة خارجية مبنية على المعتقد"<sup>35</sup>.

وفي ذات الاتجاه سارت العديد من القراءات الأكاديمية العربية حيث أكد عدد معتبر من قادة الرأي في المنطقة العربية على جدية المسعى الأمريكي للتبشير بالقيم الديمقراطية

البرالية، حيث جزم كاتب افتتاحية مجلة "السياسة الدولية" الأستاذ أسامة غزالي حرب في عدد شهر أبريل 2004، بأنه "ليس بمقدور أحد الآن أن يشكك في جدية الولايات المتحدة وحلفائها في الحديث عن 'الإصلاح' في العالمين العربي والإسلامي"، فمن أهم التحولات التي حدثت في السياسة العالمية، منذ 11 سبتمبر 2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تضع على رأس أولويتها المعلنة في منطقة الشرق الأوسط بناء الديمقراطية، بعد أن كانت أولوياتها تجاه المنطقة طيلة العقود الماضية هي ضمان الحصول على البترول، وحماية أمن إسرائيل، ثم الحيلولة دون سقوط المنطقة تحت السيطرة الشيوعية، وهي الأهداف التي ولم يكن أي منها "يستلزم 'نظما ديمقراطية' بقدر ما كان يستلزم نظاما قوية، وصديقة للولايات المتحدة، حتى ولو كانت نظاما تقليدية محافظة، أو عسكرية ديكتاتورية! ومن الصحيح أن تلك العناصر كلها بدأت تتغير"<sup>36</sup>.

بخلاف ذلك يعتقد الأستاذ "برهان غليون" أن تلك الأهداف لم تتغير، وليس من بينها هدف واحد يسمح بالحديث عن الالتقاء بين الأجندة الأمريكية ومشروع نشر الديمقراطية في المنطقة، مع ذلك لا ينبغي التعامل مع دعوة الولايات المتحدة إلى تطبيع الحياة السياسية والعودة إلى سيادة القانون والحريات العامة والديمقراطية في البلاد العربية على أنها دعاية فارغة أو خدعة لفظية، "وفي نظري أن مصدر الحديث عن مبادرات ديمقراطية للعالم العربي موجود في مكان آخر غير الدفاع المباشر عن المصالح المادية والسياسية والإستراتيجية"<sup>37</sup>.

وانطلاقا من كون استقرار الاستبداد لم يحصل في البلاد العربية إلا بسبب الصمت والتغطية على انتهاكات الأنظمة العربية لجميع التزاماتها تجاه مواطنيها من قبل الدول الغربية، فلا ينبغي في تصور "برهان غليون" التقليل من أهمية أثر التأكيد العالمي والأمريكي بشكل خاص على مآزق الأنظمة العربية وافتقارها للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لكن دون المبالغة في التعويل على هذا المنحى الجديد للسياسة الأمريكية لأنه ليس هناك ما يمكن أن يوحي بالثقة بأن المبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست مجرد وسيلة للتغطية على إرادة السيطرة، أو لصرف النظر عن القضايا الخطيرة العالقة بين العرب والأمريكيين، ومن الممكن جدا أن لا تكون جميع هذه المبادرات سوى وسيلة لذر الرماد في العيون، وللضغط على النظم العربية حتى تستجيب بشكل أكبر للمطالب الأمريكية.<sup>38</sup>

## الهوامش:

- 1 صامويل هانتجتون، "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 107.
- 2 برنارد بادي، "الدولة المستوردة: غربة النصاب السياسي"، (ترجمة شوقي الدويهي)، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2006، ص 15.
- 3 أحمد سيد حسين، "الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي" أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2008، ص 81.
- 4 دايمود لاري، "الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي"، (ترجمة سميرة فلو عبيد)، بيروت: دار الساقى، 1995، ص 116.
- 5 يسري العزباوي، "حول مفهوم الإصلاح"، مجلة الديمقراطية، العدد 33، جانفي 2009، ص 151.
- 6 يسري العزباوي، مرجع سابق، ص 152.
- 7 صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 152، 166.
- 8 دايمود لاري، مرجع سابق، ص 178، و 183.
- 9 دايمود لاري، مرجع سابق، ص 187.
- 10 من أهم الهيئات والمنظمات العاملة في مجال المساعدة الديمقراطية: "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID"، "الصندوق الوطني للديمقراطية NED"، "المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES"، "المؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA".
- 11 مارينا أوتاوي، توماس كاروذرز (محرران)، "المعونة الأمريكية لدعم الديمقراطية: هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟"، (ترجمة محمود بكر)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، سنة 2006، ص 04.
- 12 دايمود لاري، مرجع سابق، ص 192.
- 13 دايمود لاري، مرجع سابق، ص 211.
- 14 حول مفهوم التدخل من أجل الديمقراطية: أنظر عبد الهادي العشري، "التدخل الدولي من أجل الديمقراطية"، كلية الحقوق جامعة المنوفية، سنة 2005، ص 23، 24.
- 15 دايمود لاري، مرجع سابق، ص 211.
- 16 نفس المرجع، ص 212.
- 17 المنصف المرزوقي، "هل نحن أهل للديمقراطية؟"، تونس: د.د.ن، سنة 2001، ص 04.
- 18 نفس المرجع، ص 8.
- 19 رضوي عمار، "الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية" مجلة الديمقراطية، العدد 40 أكتوبر 2010، نسخة إلكترونية: <http://democracy.ahram.org.eg/archive/Index.asp?CurFN=cult2.htm&DID=10452>
- 20 صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 90.
- 21 كينيث والتز، "الواقعية البنوية بعد الحرب الباردة"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد السابع، العدد 01 شتاء 2003، ص 3.
- 22 كينيث والتز، مرجع سابق، ص 16.
- 23 The National Security Strategy of The United States of America, The white house, Washington. September, 2002 p3.
- 24 روبرت جيرفيس، "نحو فهم مبدأ بوش"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004، ص 06.
- 25 المنصف المرزوقي، مرجع سابق، ص 10.
- 26 أمحمد برقوق، "الديمقراطية... والمنظور النفعي الأمريكي"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الثامن، سبتمبر 2009، ص 75.
- 27 نفس المرجع، ص 77.
- 28 أمحمد برقوق، مرجع سابق، ص 78.
- 29 مجلس العلاقات الخارجية منظمة أمريكية غير حكومية، تعتبر أحد أهم مراكز التفكير في الولايات المتحدة مقرها بنيويورك وتصدر دورية "الفرين أفيرز" (Foreign Affairs) الشهيرة بالإضافة إلى أوراق وتقارير بحثية تختص بالسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية
- 30 Madeleine K. Albright and Vin Weber (Co-chairs), "In support of Arab democracy: why an how?", Independent task force report no 54, COUCIL ON FOREIGN RELATIONS, New York, 2005, p3.
- 31 Ibid. p 31.
- 32 Madeleine K. Albright and Vin Weber (Co-chairs), Op.cit, p43.

---

<sup>33</sup> حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008، ص 27.

<sup>34</sup>Michael N. Pocalyko, additional view in Madeleine K. Albright, Vin Weber (Co-chairs) Op.cit, p47.

<sup>35</sup> روبرت جيفرسون، مرجع سابق، ص 7.

<sup>36</sup> غزالي أسامة حرب، "الإصلاح من الداخل"، مجلة السياسة الدولية، عدد رقم 113، أبريل 2004، ص 4.

<sup>37</sup> برهان غليون، "المبادرات الأمريكية لدمقرطة العالم العربي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://critique-sociale.blogspot.com/2004/04/blog-post.html> تاريخ التصفح: 2009/05/21.

<sup>38</sup> برهان غليون، مرجع سابق.